القضاء في تركيا ..ومحاولة رفض الوصاية على السياسة

طه أوزهان

كاتب و باحث سياسي

ملخص

تُقدِم تركيا بشكل سريع على مواعيد الانتخابات الثلاثة، اثنان منها خلال عام 2014 وواحدٍ في عام 2015. وأول الانتخابات سيجري في شهر مـارس/آذار 2014 على الصعيد المحلّي. وبعد إتمام هذه الانتخابات المحلية سيقوم الشعب التركي بانتخاب رئيسه، وذلك لأول مرة في تاريخ تركيا. وفي خريف 2014 ستعرف تركيا رئيسها ورئيس وزرائها الجديدين. وإن وقوع هذه التطورات المهمّة خلال سنة واحدة قد زادت الساحة السياسية حراكًا من الآن مع زيادة التوتر السياسي يومًا بعد يوم.

وكانت الانتخابات المحلية الأخيرة في 2009. ولئن شهدت أصـوات الحـزب الحاكم تراجعًا في هذه الانتخابات بالمقارنة مع انتخابات 2004 إلا أن الحزب كان منتصرًا فيها أيضًا. وهنا يجب عدم ربط نتائج الانتخابات المحلية بنتائج الانتخابات التشريعية من حيث الأصوات التي تنالها الأحـزاب. وكان حزب العدالة والتنمية قد فاز بـ 47 ٪ من مجموع الأصوات في الانتخابات التشريعية لعام 2007 في حين حصل على 39 ٪ من الأصوات في الانتخابات المحلية لعام 2009. ولكنه حصل على 58 ٪ من الأصـوات في الاستفتاء الذي جرى في 2010؛ أي بعد مضي سنة واحـدة من الانتخابات المحلية، كما حصل على 50٪ من الأصوات في الانتخابات التشريعية التي أجريت بعدها بثلاث سنوات. وسيصبح حزب العدالة والتنمية ناجحًا في الانتخابات المحلية القادمة إذا ما تمكّن من زيادة أصواته بالمقارنة مع انتخابات 2009. وهذا يعني بقاء مدينتي إسطنبول وأنقرة بيد الحزب.

وشهدت تركيا في الأيام الأخيرة من علم 2013عملية تتعلق بموضوع الفساد، وكان من الواضح أن الهدف من ورائها التأثير في نتائج الانتخابات القادمة. وكان حزب العدالة والتنمية سبق أن تعرض لتحقيقات مشابهة. وعلى سبيل المثال تعرض عدد من الموظفين العاملين في وزارة الطاقة لتحقيق بتهمة الفساد فتم إيقافهم. ولم يكن حزب العدالة والتنمية يتضرر من مثل هذه التحقيقات لعدم دفاعه عن المتورطين في الفساد، بل كان أردوغان يتميز ممن سبقه من الحكومات بمكافحته الجادة للفساد.

رؤية تركية
2013 - 8
25 - 21

زكريا اوز مساعد النائب العام في مدينة اسطنبول

وأما الشيء الجديد في هذا التحقيق الذي جعله يختلف عن التحقيقات المشابهة السابقة وقوعه قبيل الانتخابات من جهة وإقناع الكثيرين بأنه مجرد تحقيق عدلي يتعلق بتهمة الفساد. كما أن الصحافة العالمية قد ركزت على هذا الجانب.

اعتقل عدد كبير من موظفي الدولة ورجال الأعمال في هذا التحقيق الجديد الذي جرى من دون علم وزير الداخلية والمسؤولين الكبار. واعتقل عشرات الأشخاص بأمر من المدعي في نفس اليوم في قضايا واتهامات مختلفة لا علاقة لبعضها ببعض، وكأن الأمر مرتبط بنفس الموضوع مما أثار تساؤلات وشكوكًا عن غاية وهدف هذه العملية. ولئن بدت هذه الحملة الجدية من التحقيقات في الظاهر بأنها كانت في إطار مكافحة الفساد التي جاءت إبان نقاش وخلاف دائر حول مجموعة كولن خلال الشهر الأخير إلا أنها وقعت لمكافحة أردوغان بالدرجة الأولى في فهم الكثيرين. وهذا الفهم أثار نقاشًا حول وقوع هندسة سياسية في تركيا قبيل الانتخابات بعيدًا عن موضوع الشفافية والقضاء على الفساد. وكان أول تصريح صادر عن الحكومة يشير إلى أن "الحكومة تقف إلى جانب القضاء وتؤيد التحقيق". ولكن إذا كشف التحقيق عن وجود ديناميكيات سياسية وتدخل مختلف الأطراف في الشأن السياسي قبيل الانتخابات فإنه سوف يثار نقاش جديد في تركيا وسنرى مدى عزم أردوغان وإمكانيته في مكافحة الأطراف الساعية إلى الوصاية.

ماذا حدث في 17 ديسمبر؟

شهدت تركيا يوم 17 ديسمبر عملية تحقيق تتعلق بتهمة الفساد فرضت نفسها على الساحة السياسية بقوة. وسبق أن تم إجراء تحقيقات عن الفساد في تركيا، وكان حزب العدالة والتنمية داعيًا إلى إجراء بعضها. على سبيل المثال أجريت في السنوات الماضية عملية كبيرة داخل وزارة الطاقة في إطار مكافحة الفساد وخضع عدد من أعضاء حزب العدالة والتنمية وبعض البلديات التابعة للأحزاب الأخرى لتحقيقات بتهمة الفساد. فلماذا لم يكن لتلك التحقيقات نفس الصدى والانعكاس مثل عملية 17 ديسمبر؟

أولًا: جُمع مختلف الملفات العدلية التي لا صلة بينها لإعطاء حجم أكبر لتحقيقات 17 ديسمبر وكأنها حول موضوع واحد.

ثانيًا: جُمع بين مختلف التحقيقات التي بدأت في أوقات مختلفة من أجل خلق مناخ يوحي بوجود قضية كبرى بدأ التحقيق فيها يوم 17 ديسمبر.

ثالثًا: وُجهت اتهامات إلى أبناء ثلاثة وزراء لإحداث تأثير سياسي كبير.

رابعًا: أُظهرت ادعاءات تتعلق بالتجارة بين تركيا وإيران المحاصرة اقتصاديًا للفت انتباه أمريكا والغرب إلى هذه القضية.

خامسًا: ولئن كان الموضوع يتعلق بتهمة الفساد فإن الأنظار توجهت إلى مجموعة كولن على أنها كانت وراء هذه العملية حيث نفذتها بوساطة مؤيديها داخل الجهازين الأمني والقضائي في تركيا كما تناولها الإعلامان العالمي والتركي.

سادسًا: أعدّت هذه العملية مجموعة داخل أجهزة الأمن والقضاء بشكل سري من دون إعلام المسؤولين فيهما، وذلك قبل بضعة أشهر، ووقع الدمج بين مختلف الملفات غير المرتبطة بعضها ببعض في أثناء التنفيذ.

سابعًا: والأهم من كلّ ما سبق: اختيار هذا الموعد قبيل الانتخابات المحلية 2014 في تركيا؛ لإطلاق هذه العملية التي شاركت فيها أجهزة الأمن والقضاء رغم اكتمال التحقيقات قبل أشهر عديدة مما يوحي بوجود هندسة سياسية.

هذا وقد اتخذت المحكمة قرارًا بسرية القضية، لذا لا علم لدينا بفحوى تهمة الفساد، ولا بنوع الجريمة ومقدار الخسائر للدولة؛ أي لا نستطيع تركيب جملة مفيدة واحدة حول الموضوع. وكل ما لدينا وجود بعض صور من العملية قدمتها أجهزة الأمن والقضاء إلى مجموعة كولن ووسائل الإعلام الكمالية. ولا شك أن الثابت في فهم المجتمع للقضية من خلال الأخبار المتناولة في الصحافة والإعلام هو أنها تتعلق بتهمة الفساد، ولكن لا تستطيع وسائل الإعلام حتى التي تؤمن بوجود فساد تقديم معلومات عن محتوى هذا الاتهام. ويقال إن حجم الفساد قد بلغ 100 مليار دولار في حين كان حجم الاستثمارات في السنة الماضية 40 مليار دولار في كامل الجمهورية التركية. وهذا الادعاء باطل مثل بطلان الادعاء بعدم وقوع فساد في تركيا. والمشكلة الأساسية هنا لا تتعلق بحدوث فساد أو عدم حدوثه. وإنما المشكلة تكمن في انتظار الشرطة والمدعي أشهرًا طويلة بعد التأكّد من وقوع جريمة، مثل جريمة الرشوة على سبيل المثال من دون إلقاء القبض على المجرم في حينه، وذلك من أجل استغلال هذه الجريمة لمآرب أخرى. وقد انكشف أمر مهم في 17 ديسمبر وهو الكشف عن وجود خلية متعاونة من الشرطة والقضاء لا تقوم بإلقاء القبض على المجرمين. وهذه الخلية كشفت الآن عن أمرها بنفسها. ما عدا ذلك ليس هناك أي شيء جديد بالنسبة إلى عملية 17 ديسمبر، إذ سبق أن شهدت تركيا حالات الفساد والرشوة. كما رأينا تداعيات ذلك من قبل. وأما ما نشاهده لأول مرة فهو ترصّد مجموعة من أفراد الشرطة والقضاء لبناء قنبلة سياسية كبيرة في تركيا من أجل تصميم السياسة. وهؤلاء لم يتخذوا الإجراءات اللازمة في حق أناس قد ثبتت تجاوزاتهم القانونية عدة مرات على مدى السنتين الماضيتين. والفساد يلطخ السياسة ويؤدي إلى تراجع كبير في أصوات الأحزاب المتهمة به. وأما تخطيط القضاء والشرطة لخداع المواطن فيعني محاولة اغتيال للسياسة المشروعة.

ومن المعلوم أن تركيا بدأت تسعى نحو التطبيع المعيشي المطلوب على مستوى الدولة والمجتمع، كما باتت السياسة التركية قادرة على إدارة مرحلة التطبيع ولو بعد سنوات طويلة، ولاسيّما أن العقد الأخير من تاريخ تركيا قد شهد صراعات كبيرة لإثبات الجدارة لتركيا. وكلما تم إحراز تقدم ومكاسب في هذه الصراعات ازدادت بنية الدولة قوة، وكلما قويت بنية الدولة تحولت روابطها مع المجتمع نحو علاقة طبيعية. والهياكل التي اقتنعت بمسار التطبيع للدولة في هذه المرحلة وكذلك الأطراف التي شهدت حلولًا لمشكلات اجتماعية مزمنة في البلاد بعد سنوات طويلة، إما تغيرت بصورة طبيعية أو واجهت أزمات البقاء.

وكان واقع حزب العدالة والتنمية ضمن الهياكل التي تأقلمت مع هذه التحولات في تركيا. وهذا المسار الذي أطلقه الحزب وسمي بـ"التطبيع" شمل مسائل عديدة، مثل العلاقات بين الدين والدولة، والفجوة بين المدنيين

فتح الله كولن

والعسكر، وحتى إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية في البلاد. ولهذا السبب فإن الهياكل التي أفرزتها المشكلة الكردية، والهياكل المتولدة من الصراع بين الدين والدولة وأصحاب رؤوس الأموال المستفيدين سابقًا والقلقين من تنوع الاقتصاد ومن بروز لاعبين جدد على الساحة واجهوا مشكلات في تركيا الجديدة ويواجهونها حاليًا. وتأتي جماعة كولن ضمن الهياكل الأكثر انزعاجًا من مسار التطبيع في تركيا.

وهناك واقع يقضي بعدم بقاء جماعة كولن أو أي هيكل آخر في تركيا المتغيرة على المنوال المعتاد عليه قبل 20 سنة؛ أي طالما تتحول الدولة والمجتمع في تركيا فلا بد للهياكل السياسية والاجتماعية أن تتحول وتتغير تباعًا. ونظرًا لنشاط جماعة كولن في عشرات القطاعات المختلفة وتعاملها مع الدولة بناء على ذلك فإنه ليس من الغريب تبوّأ هذه الجماعة مكانة متميزة عن أي جماعة أو هيكل آخر. وهذه الجماعة التي تمتلك شبكة للتجارة الخارجية ومدارس خاصة وتضم مجموعات تقوم بأعمال اللوبي الداخلي والخارجي ولديها جمعيات مهنية ووسائل إعلام تابعة لها ونقابات وجامعات وتقوم بالنشاط التعليمي في مختلف أنحاء العالم وبالنشاط السياسي كذلك وتمتلك آليات لفرض الوصاية البيروقراطية- يجب عليها أن تقرر "مصيرها" وتختار "موضعها" في تركيا. لأن هذه الآليات التي تمتلكها الجماعة تمثل اليوم "قوة جدلية" بأبسط العبارات.

وقد دخلت الجماعة في حالة نفسية دفاعية خلال مناقشة موضوع مدارس التقوية في تركيا، فبدأت تشن هجومًا على الحكومة. ومن المهم ملاحظة هذا التطور الذي بدأ بشكل مبالغ فيه مع وصف الموضوع بـ"ضربة للتعليم" في تركيا، ثم تحوّل بعد 17 ديسمبر وخلال فترة وجيزة إلى حالة سياسية عجيبة غيرت مجرى النقاش كليًا، حيث تحول موضوع المدارس إلى وجود أشرطة تكشف عن جرائم لبعض الشخصيات، وتحول موضوع التطبيع للدولة إلى مستوى المناهضة السياسية والعدمية الليبرالية، وتحول موضوع تحقيق الشفافية في منظمات المجتمع المدني إلى مناقشة ديوان المحاسبة التي أصبحت من قبيل مناقشة مِن المسيح ورَدٍّ على سؤال: كيف يجب أن يكون مستقبل الدولة في تركيا وكيف ستتحوّل؟ بجواب: "مثل لوكسمبورغ"، وتحولت مشكلة الوصاية الجديدة إلى قانون الأحزاب السياسية...

لا أحد يَعُدّ تحقيقات الفساد التي انطلقت يوم 17 ديسمبر متعلقة "بموضوع الفساد فحسب" ما عدا الدعائيين الإعلاميين والقائمين بهذه التحقيقات. وعلى عكس من ذلك فإن هذه العملية الهادفة إلى تصميم السياسة قدمت تصورًا فوضويًّا بدلًا من مشروع تطهير البلاد من الفساد. كما أن هذه العملية التي جاءت في إطار مكافحة الفساد أدت إلى مناخ يسوده الغموض والقلق عوضًا عن الارتياح والشفافية. وتركيا قادمة على ثلاثة انتخابات خلال 18 شهرًا، حيث سيأتي بعدها أناس جدد ليملؤوا المقاعد المهمّة في البلاد. التهمة بجريمة كبيرة مثل الفساد لا تعني إلا أداء دور مثل كاتم الصوت

في السلاح المستخدم ضد السياسة. وأما المشكلة الأساسية فهي وجود مبادرة وصاية جديدة.

وهذه المبادرة بالوصاية قد كشفت عن قضية أساسية تجاوزت توقعات الحكومة. لأن عملية 17 ديسمبر تعلقت بمصير السياسة المراد تصميمها في البلاد واختبارها أمام نظام الوصاية الجديد. وهذا الوضع الجديد هو بمنزلة قاعدة محورية للنقاشات التي ستدور حول مصير تركيا في عام 2014 وما بعده. وقد اكتملت تحقيقات 17 ديسمبر في نفس اليوم من الناحية العدلية والأمنية، وإن كانت هناك جريمة فعلًا فإن مرتكبها سينال عقوبتها من دون شك. ولكن سنرى أن الذين يطالبوننا بالتركيز على "كاتم الصوت" هم محبوسون في ممرات أجهزة القضاء والأمن، وكيف أنهم يتحولون إلى "جنود آليِّينَ" لمبادرة فرض الوصاية؛ لأن قنابل القضاء الموقوتة التي صنعها "الجنود الآليّيون" في أماكن مختلفة بهدف النيل من السياسة المشروعة قد تفجرت في آن واحد قبيل 2014، أي إننا نواجه هندسة سياسية متكاملة. وهبات التخريب الفكري لن تستطيع أسر الحقيقة والعقل والأخلاق.

وسبق أن دفع الشعب ثمنًا باهظًا جراء الممارسات الهندسية المبررة بـ"استقلالية القضاء". واستقلالية القضاء تكمن في تنفيذ وتطبيق قراراته كما هو مطلوب من أي موظف لدى الدولة. أما التبرير فيما عدا ذلك باستقلالية القضاء لتنفيذ المبادرات التي من شأنها تغيير مصير البلاد فهو عمل غير مشروع. ويجب ألا ننسى أن القضاء يتجرّأ على مثل هذه العمليات من دون قاعدة

يجب على جماعة كولن أن تكمل مسار تحولها الطبيعي حتى لا يؤدي التقلص الذي تواجهه في آلياتها إلى أزمة تهدد بقاءها

وبصورة مفرطة ليس لاستقلاليته بل لتصرفاته "غير المسؤولة" من الناحية القضائية والسياسية. ثم إن انهزام السياسة أمام هذا الوضع يعني فتح الطريق أمام نظام الوصاية الذي نشأ قبل نصف قرن. وكل ما يمكن حدوثه جراء هذه الأحداث هو تمديد مسار التطبيع في تركيا فحسب.

وهنا يجب على جماعة كولن أن تكمل مسار تحولها الطبيعي حتى لا يؤدي التقلص الذي تواجهه في آلياتها إلى أزمة تهدد بقاءها. وإلا سيصبح مصيرها مثل كل حركة بدأت بطموحات سحرية كبيرة، ثم صار هدفها النمو والتوسع فقط. وكانت جماعة كولن تعرف "بقراراتها الشجاعة" في أصعب الفترات التي مرت بها تركيا رغم الانتقادات الموجهة إليها. والمنتظر من الجماعة أن تتصرف تجاه تركيا الجديدة بعقلانية مماثلة لما سبق، وإلا ستبقى محشورة في زاوية المعارضة الدائمة لأردوغان رائد التحولات في تركيا. وتقدّم تركيا الجديدة في واقع الأمر فرصًا للتطبيع والشفافية لجماعة كولن؛ لتكون من بين اللاعبين الشرعيين والحقيقيين في تركيا الجديدة. وأملنا ألا تفوّت الجماعة هذه الفرصة حفاظًا على نفسها وعلى تركيا.